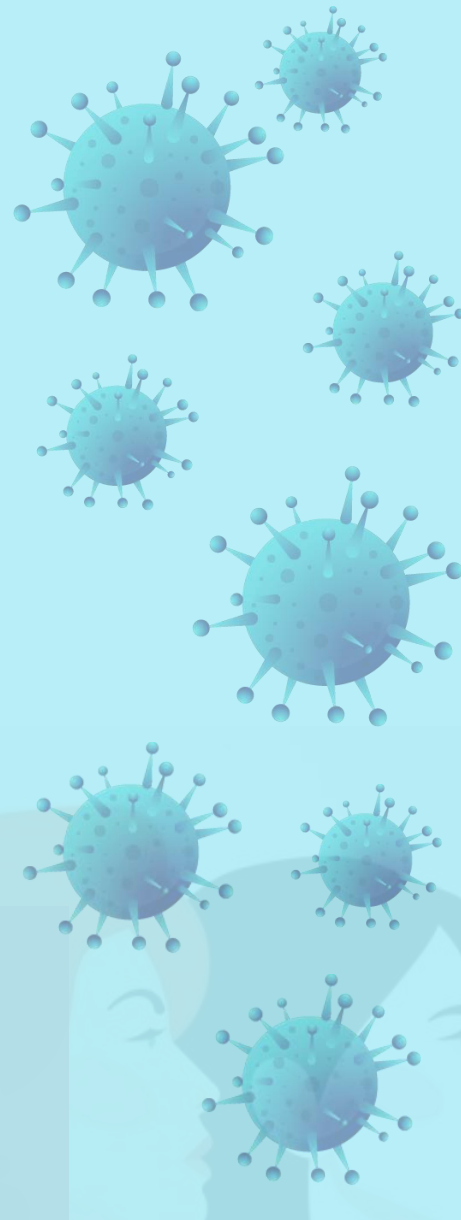


# تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على المرأة العاملة المهاجرة في المنطقة العربية



2020



## المقدمة

مع اكتساح جائحة كوفيد 19 كل بلاد العالم وتواصل انتشارها في موجات متعاقبة، من المرجح أن تزداد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مع تزايد الضغوط والتحديات التي تواجهها البلدان على المستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي. ومع تزايد الوقائع الدالة على كثير من الاخلالات التي تشوب مجالات عمل المرأة في المنطقة العربية وبلوغها حدودا غير مسبوقة من التجاوزات لحقوق الإنسان يتعين على الاتحاد العربي للنقابات تقديم التوصيات في إطار الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية وحزم تدابير التعافي التي تطرحها الحكومات.

وقد أنجزت سكرتارية الاتحاد العربي للنقابات هذه المذكرة التوجيهية الخاصة بالمرأة العاملة في المنطقة العربية بالتعرض عبر عرض أمثلة لأوضاع عايشتها شرائح من النساء كانت من بين الأكثر تضررا خلال جائحة كوفيد 19 كعاملات الخدمة المنزلية وعاملات الفلاحة المهاجرات، وذلك لاستحداث آليات التصدي لأشكال العمل الهش والاستغلال المجحف وأنماط الاستعباد والتعدي.

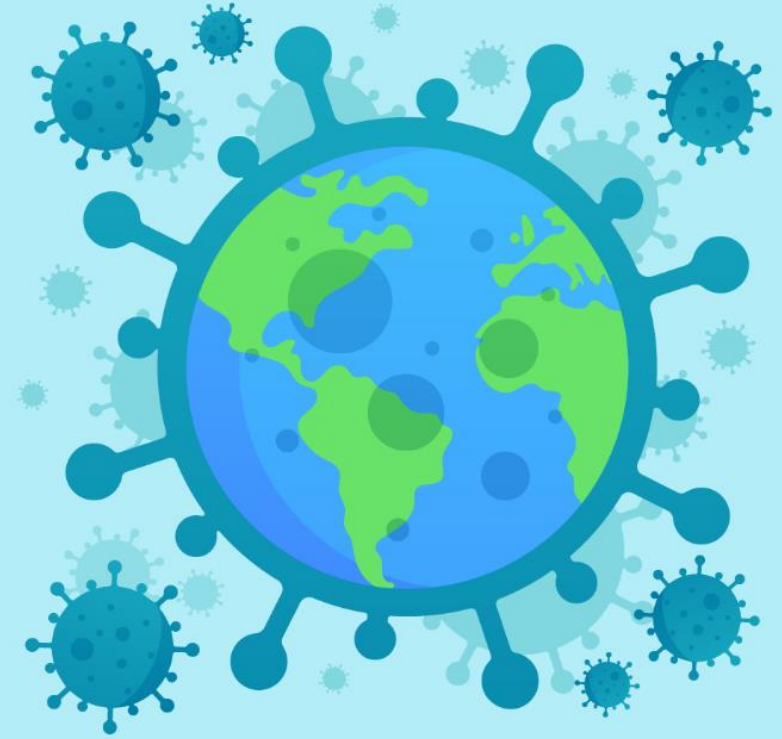


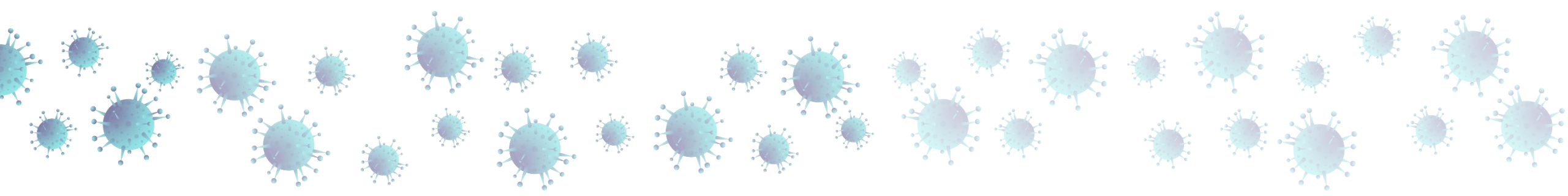
أكدت فترة اجتياح وباء كورونا العالم الوضعية الهشة لعمل العاملات المهاجرات حول العالم وعلى غرارهن العاملات المهاجرات في المنطقة العربية وفاقمت من حداثها. رغم قيام هذه الشريحة بوظائف حيوية في القطاعات الصحية والرعاية والتمريض والنظافة والتدبير المنزلي ... وهي أعمال تجعلهن في الصفوف الأمامية في مواجهة جائحة كوفيد 19 وتبعاتها الكارثية على الصعيد المادي والاجتماعي.

وبالإضافة إلى ما تواجهه العاملات المهاجرات من مصاعب جمة كالتعرض إلى التمييز ضد المرأة وعدم المساواة وقيود النوع الاجتماعي، التي تفرضها سياسات وأشكال العمل غير الآمنة والعنصرية وكرهية الأجانب، فقد سجل تعرضهن لأخطار متزايدة خلال جائحة فيروس كوفيد19، كفقد سبل عيشهن وانتهاك حقوقهن في العمل وأشكال أخرى من الانتهاكات لحقوق الإنسان، لا سيما أنّ أغلبهن يعملن في الاقتصاد غير الرسمي في وظائف بعقود غير آمنة كالخدمة المنزلية وقطاع الرعاية التي لا تخضع للتأمين الاجتماعي وينعدم فيها الحق في الإجازات مدفوعة الأجر، الأمر الذي يجعلهن محرومات من التغطية في شبكات الأمان الاجتماعي الضرورية لتعويضهن عن فقدان مصدر دخلهن، فضلا عن انعدام إمكانية حصولهن على الرعاية الصحية وخدمات حماية الأمومة.

وقد فاقمت جائحة كوفيد 19 أزمة قطاع العاملات المنزليات المهاجرات إذ أدت الجائحة إلى انتهاك حقوقهن وطردهن من وظائفهن بما يترتب عليه من حرمانهن من السكن في بيوت أصحاب العمل وفقدان للمأوى دون أدنى مراعاة لصحتهن وسلامتهن، في وقت فرضت فيه جميع الدول قيودا على السفر فتفاقمَت الصعوبات المالية عليهن حتى استحالت عودة الكثيرات منهن إلى أوطانهن. وتتوسع الأزمة لتنعكس على أسرهن في مواطنهن الأصلية إذ ازدادت أوضاعها ترديا وضعفا وهي في أشد الحاجة خاصة زمن الأزمة نتيجة اعتماد شريحة هامة من تلك المجتمعات في عيشها على المبالغ المحولة إليها من العاملات المهاجرات والتي انخفضت نتيجة حالة التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

ولم تشذ أوضاع العاملات المهاجرات في البلاد العربية خلال جائحة كوفيد 19 عن هذه الحالات ونالهن ما نال هذه الشريحة من العمال في العالم من الانتهاك والتعدي على الحقوق المادية والمعنوية وتفاقم الصعوبات والتحديات التي يواجهنها.





# تداعيات كوفيد 19 على المرأة العاملة المهاجرة في المنطقة العربية

## فقدان مواطن الشغل و تعقّد الوضعيات

تُقدّر منظمة العمل الدولية أنّ البطالة العالمية قد ترتفع نتيجة لكوفيد-19 إلى ما يقارب 25 مليوناً معرضة مصادر رزق العمال المهاجرين إلى الخطر خاصة النساء. وتشير التقارير إلى أنّ العاملات المهاجرات يفقدن وظائفهن بأعداد كبيرة في بعض القطاعات كقطاع العاملات بالمنزل والرعاية والفلاحة ...

- ويستوعب العمل المنزلي عددا هاما، تمثل فيه العاملات المهاجرات من النساء نسبة كبيرة، إذ تقارب 8.5 مليوناً امرأة، وتنظم الدول العربية نسبة 19 في المائة من مجموعهن، بيد أنّ هذا القطاع بقي ضعيف التأطير والتنظيم وهو من بين أهم المجالات غير المهيكلّة، إذ ينضوي ضمن الاقتصاد غير الرسمي ولا تنظمه عقود رسمية في أغلب الأحيان كما لا يخضع لقوانين العمل، لذلك تتهدده مخاطر مستمرة بفقدان الدخل تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة.

وقد سجّل تعرض العاملات المهاجرات في البلدان العربية لفقدان وظائفهن حيث يسهل على أصحاب العمل إنهاء خدماتهن دون أي تردّد، بتأثير الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19، فضلا عن مخاطر أخرى أشدّ متمثلة في تعرّض اللاتي لا يستطعن العودة منهن إلى أوطانهم إلى الإساءة وأنماط الاستغلال.

- كما برزت عدة مشاكل متعلّقة بتصاريح العمل والإقامة والتأشيرات علاوة على مشاكل في حصول العاملات على كل مستحقّاتهن المالية من المشغلين وتعرضهن لأزمة في السكن بعد فقدهن لوظائفهن وطردهن من السكن في بيوت أصحاب العمل حيث كنّ يزاولن نشاطهن.

- وتبيّنت صعوبة التعامل مع الروتين الحكومي علاوة على انعدام خدمات دعم الهجرة.



## تأثير الانكماش الاقتصادي الناجم عن كوفيد 19 على دخل العاملات المهاجرات

### التحويلات المالية

تمثل التحويلات المالية من العاملات المهاجرات أساساً للبقاء بالنسبة لكثير من العائلات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتقدر إحدى التحليلات أنَّ الحوالات ستسجل سنة 2020 انخفاضاً بنسبة سبعة بالمائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، إذ ستخفض من 76 مليار دولار إلى 70 مليار دولار على مستوى العالم.

وفي ظل توقف خدمات التحويل النقدي الشخصية خلال جائحة كوفيد 19 لم تتمكن كثير من العاملات المهاجرات من ارسال الأموال إلى أسرهن نظراً لجهلن بالطرق الإلكترونية الرقمية لتنفيذ الحوالات عن طريق الأنترنت.

بينما تعتمد عائلات العاملات المهاجرات على تلك الأموال المحوَّلة لتلبية احتياجات الحياة الحيوية من تعليم وصحة وغيرها وتمثل في الغالب بديلاً يسد ضعف الحماية الاجتماعية للعائلات الفقيرة في البلدان ذات أنظمة الرعاية العامة المحدودة. لذلك فإن فقدان التحويلات مع فقدان أعداد كبيرة من العاملات المهاجرات لوظائفهن نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن كوفيد-19، له أثر كارثي يتجاوز الأفراد إلى الاقتصادات المحلية التي تعتمد على الأموال المحولة من العاملات المهاجرات كمصدر أساسي للدخل

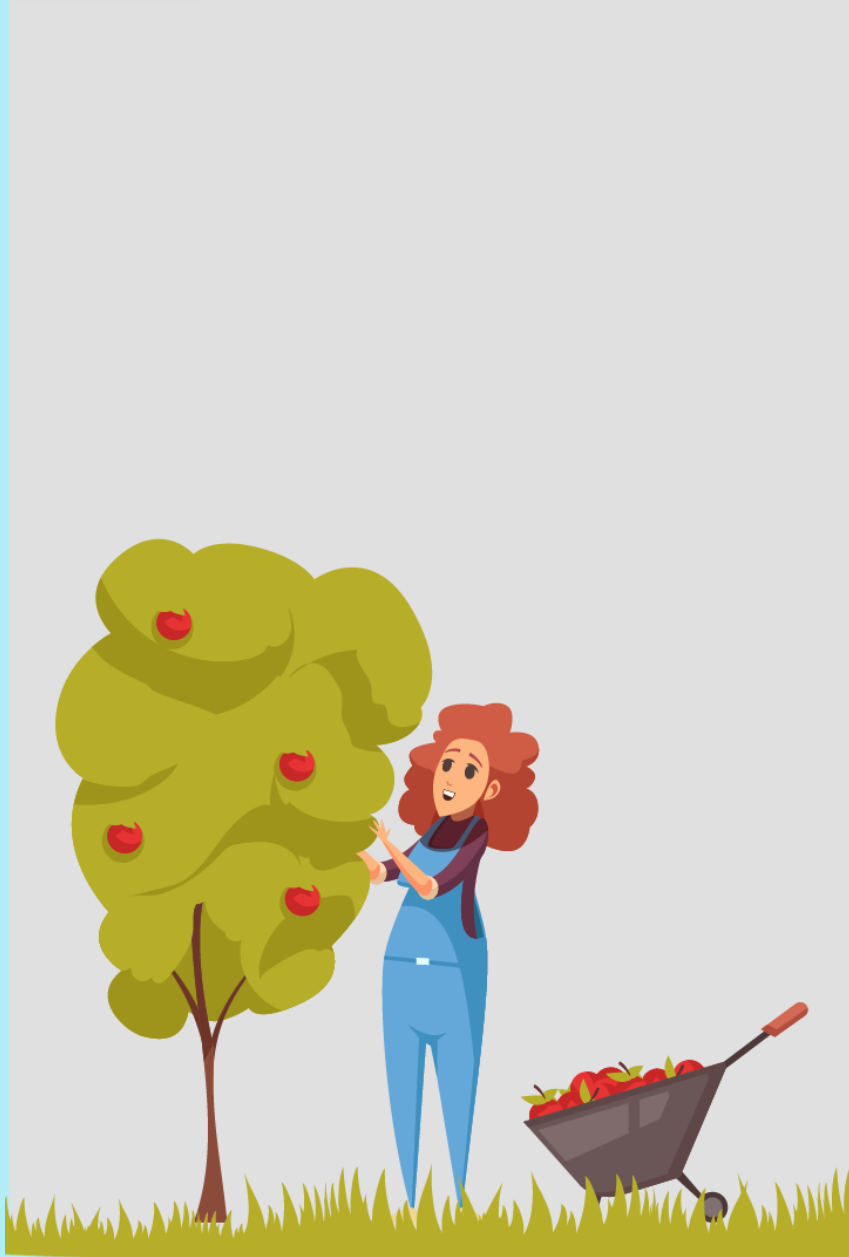




## عدم دفع الأجور للعاملات المهاجرات والتحديات المالية في بلدان الاستقبال

### مثال 1 العاملات المنزليات الأثيوبيات في لبنان

- تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 300 ألف من عاملات المنازل من جنسيات أجنبية في لبنان انعكست ظروف الأزمة الاقتصادية خلال جائحة كوفيد 19 سلبا على أوضاعهن، فقد تعرضت عشرات العاملات المنزليات الأثيوبيات للطرد التعسفي وتركن بالشارع.
- تحصل العاملات المنزليات الأثيوبيات على أجور بقيمة قد تصل إلى 200 دولارا أمريكي شهريا يتقاضينها بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف الرسمي ولم تعد له أي قيمة عند القيام بعمليات التحويل إلى أسرهن في أثيوبيا لأنهن مضطرات إلى تحويل المبلغ إلى الدولار الأمريكي.
- وقد عجز أصحاب العمل عن توفير العملة الصعبة لدفع الأجور بالدولار جراء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي فاقمتها جائحة كوفيد 19 ، حيث فقدت العملة المحلية ثلثي قيمتها مقابل الدولار ( إذ وصل الدولار إلى 4200 ليرة في شهر حزيران / يونيو مقابل 1507 ليرة قبل انهيار النظام المالي بلبنان ) وأدى هذا الارتفاع لسعر صرف الدولار مقابل الليرة إلى عجز الكثير من أرباب العمل عن دفع أجور عشرات العاملات الأجنبيات فلم يعد باستطاعة معظم العائلات التي كانت تستطيع أن تشغل عاملة منزلية في السابق دفع راتبها لا سيما أنه بات يساوي أكثر من نصف راتب الكثير من العائلات في ظل ارتفاع سعر الدولار، وقاموا بطردهن خلال أزمة الجائحة وتركن بلا مأوى وبدون مال في معاناة كبيرة.
- مع الإشارة أنّ رواتب العاملات الأجنبيات من أكثر الرواتب تدنيا بسبب استثنائهن من قانون العمل.
- في كثير من الحالات لم تحصل العاملات المنزليات الأثيوبيات اللاتي تخلى الكفلاء عنهن خلال الجائحة على رواتبهن المتأخرة لمدد تتراوح بين شهر وأربعة أشهر كنّ لا يطالبن بها من قبل خشية طردهن من العمل.
- في حين تتحمل المئات الأخريات العمل في ظروف قاسية بدون راتب خشية من الطرد والتعرض لمصير مجهول.



## مثال 2 العاملات الموسميات المغربيات بإسبانيا

- بلغ عدد عاملات جني الفراولة المغربيات بإسبانيا في منطقة هويلفا بجنوب اسبانيا عند تفجر جائحة كوفيد 19 في بداية هذه السنة حوالي 7000 عاملة وفي صورة أخرى للأزمة المادية المنجرة عن اجراءات احتواء تفشي المرض فقد علقت العاملات بعد انتهاء مدة عملهن بإسبانيا واضطر بعضهن إلى استنفاد كل ما بحوزتهن من مال كن سيعدن به إلى أسرهن وهن عالقات هناك لا يستطعن العودة بسبب تحجير السفر في البلدين.



## بلدان العملات صعوبات مالية إضافية تفرضها المهاجرات

- فاقمت اجراءات التصدي لجائحة كوفيد 19 على المستوى الوطني الأزمة المالية للعاملات المنزليات وجعلتهن في عجز تام إزاء الرغبة في العودة إلى موطنهن وتلك كانت حال العاملات الأثيوبيات اللاتي طلبن اجلاءهن من لبنان فقد أبلغت الخارجية الأثيوبية قرارها بإلزام الراغبات في العودة إلى البلاد بتحمل تكاليف اجراء الحجر في الفنادق على نفقتهن بما قيمته 770 دولارا أمريكيا وهو ما يعادل راتب خمسة أشهر من العمل في لبنان، علما بأن الكثيرات ليس لديهن هذا المبلغ لأنهن يرسلن الأموال شهريا إلى أسرهن. كما فرضت شركة الطيران الإثيوبي دفع ثمن تذكرة السفر بالدولار الأمريكي للراغبات في العودة وكلفتها مرتفعة يعجزن عن توفيرها ورفض أرباب العمل التكفل بمصاريف رحلة عودتهم.

هذا الاشكال استدعى تدخل أطراف عدة كمنظمة العاملات في الخدمة المنزلية ولجنة العاملات من الجنسية الاثيوبية، باجتماعهما في مقر "الفيوناسول" الاتحاد الوطني لنقابات المستخدمين والعمال في لبنان، والاتصال باتحاد نقابات عمال أثيوبيا، للبحث في وضع العاملات الاثيوبيات وما يعانيه من نتائج الازمة الاقتصادية وآثار كورونا.

وتم الاتفاق على أن يقوم الاتحاد الاثيوبي بالتواصل مع وزارة العمل الأثيوبية والطيران الاثيوبي لإيجاد حل لموضوع سفر العاملات، وعلى متابعة الاتحاد الوطني ومنظمة العاملات في لبنان مع وزارة العمل والأمن العام والسفارة الأثيوبية والتنسيق مع بعض الجمعيات المهمة بمساعدة العاملات .



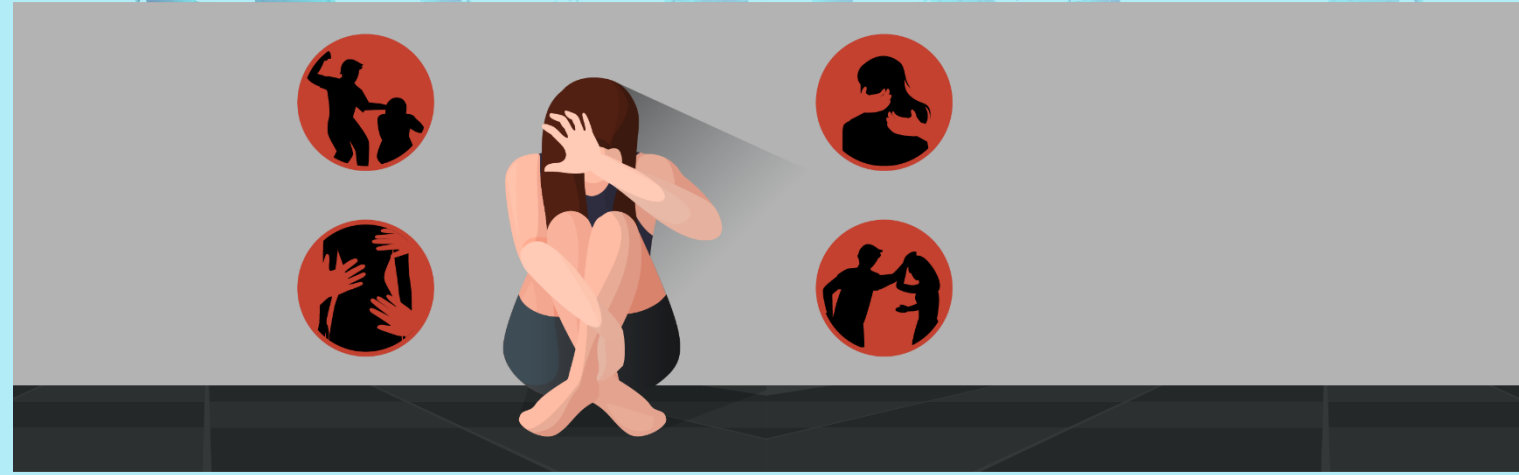
## الضغوط النفسية على العاملات المهاجرات : عواملها متعددة

### فقدان العمل

أشد ما هدد العاملات المنزليات المهاجرات وسلط عليهن ضغوطا نفسية جسيمة نتيجة أزمة كوفيد 19، هو فقدان عملهن سواء بالطرد أو بالإيقاف عن العمل بسبب إجراءات الحجر الصحي العام الذي قرره كل الدول تقريبا، إذ أنهن غالبا ما ينتمين إلى العمالة غير الرسمية المستثناة من قوانين العمل ويخضعن لشروط الكفالة، وهذا ما يجعلهن أكثر استضعافا أثناء الجائحة وأكثر عرضة للطرد التعسفي بسبب عدم وجود آليات لمساعدتهن وحمايتهن.



## التعرض للإساءة والمعاملة غير الإنسانية



بسبب عملهن في منازل خاصة فإن العاملات المنزليات معرضات للإساءات ولا يتمتعن بالحماية القانونية ويشكل ذلك خطراً كبيراً عليهن الأمر الذي سجّل في حادثة العاملات الأثيوبيات في لبنان فقد تمّ التخلّي عنهن من قبل كفلائهن خلال جائحة كوفيد 19 ولم يجدن أمامهن من سبيل سوى افتراش الأرض أمام القنصلية الأثيوبية في بيروت مع أمتعتن وبدون تحصيل رواتبهن في وضعية لا إنسانية بل إن بعض الكفلاء قد يمعن في الإساءة بمسك الوثائق الرّسمية وجواز السفر.

- في شكل آخر من سوء المعاملة والضغط النفسي عاشت العاملات الموسميات المغربيات في جني الفراولة بإقليم هويلفا بأسبانيا أسوأ الفترات عند انتهاء مهمتهن إذ تعرضت بعضهن للطرد من مساكن الإيواء المؤقتة التي توفرها لهن الضيعات الفلاحية وبلغ العداء حدّ أحراق بعض منازلهن في ضيعات الفراولة فأوين إلى أكواخ في العراء بدون ماء صالح للشرب أو صرف صحي في أوضاع لاإنسانية ( وصفها فيليب ألتون، مقرر الأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، بأنها مستوطنة مهاجرين تنافس ظروفها الأسوأ الذي رأيته في أي مكان في العالم) .

وقد أدانت المنظمات النقابية الأعضاء في الاتحاد العربي للنقابات هذا الأمر وقامت بلفت نظر لجان تابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز ضدّ النساء واللجنة المكلفة بحقوق المهاجرين ولجنة القضاء على التمييز العنصري من أجل الاتصال بحكومتى إسبانيا والمغرب بوصفهما ترعيان الجهة الموردة للعاملات الموسميات في اتفاقات ثنائية قصد اتخاذ الاجراءات لوقف الانتهاكات في حقهن.

## التعرض للإساءة والمعاملة غير الإنسانية

- فضلا عن الضغوطات النفسية التي يسببها واقع العزلة الاجتماعية التي يعيشها عادة نتيجة اختلاف اللغة والثقافة وعمقها شعور العزلة أثناء الحجر الصحي الشامل المفروض في كل البلاد.

- وفي مثال آخر تفاعلت مؤخرا قضية عنف خطيرة تمس السلامة الجسدية وتهدد الحياة أظهرت ما يمكن أن ينجر عن غياب المعايير المنظمة للعمل المنزلي واستبعاده من الحماية من سوء المعاملة من تسلط يتعدى كل الضوابط، ففي مصر سجلت حالة الطفلة " أمينة " ابنة العشر سنوات وهي عاملة منزلية تم توظيفها لرعاية طفلين لتلقى على عاتقها إضافة إلى ذلك كل أعباء المنزل في وضعية هي أقرب إلى العبودية وبلغ الأمر حدّ ضربها وتعذيبها بالحرق من قبل مشغليها .





## العنف الممارس ضد العاملات المهاجرات

- يزيد كوفيد-19 من تردي ظاهرة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المُمارَسَيْن بحق العاملات المهاجرات في جميع مراحل الهجرة وعلى الأخص منهن المهاجرات غير النظاميات اللاتي لا يُرَجَّح أن يُبلِّغَن عن هذا العنف بسبب التمييز أو خوفاً من الاعتقال أو الترحيل.
- تتفاقم مختلف أشكال العنف في أوضاع الأزمات ومنها الإتجار بالبشر وزواج الأطفال والاستغلال الجنسي والإساءة وقد أظهرت تجارب الأوبئة السابقة أنَّ النساء والفتيات بمن فيهنَّ المهاجرات تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي ، وقد أدَّى كوفيد-19 إلى ظهور توجهات مماثلة للعنف المسلط ضدَّ النساء والفتيات المهاجرات نظراً لأوضاع الاستضعاف التي هم عليها.
- قد تُجْبَر المهاجرات على العيش مع جناة محتملين وربما لا يجدن فراراً من العلاقات المسيئة بسبب القيود المفروضة على السفر وإجراءات الحجر الصحي أو فقدان الوظيفة. أمَّا النساء والفتيات المهاجرات اللواتي يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي فيكابدن من أجل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية ودعم الخدمات الأساسية نظراً للقيود المفروضة على حرية الحركة وإغلاق المراكز الصحية والعيادات والخوف من الإصابة بفيروس كورونا.

- كما تتحدث تقارير حقوقية وصحفية عن تعرض العاملات المغربيات المهاجرات للحرمان وللاعتداءات الجسدية والجنسية خلال حالة الطوارئ الصحية العامة بإسبانيا، وأوردت المذكرة التي صاغها مكتب المحاماة الخاص بمنظمة "وومن لينك وورلد وايد" التي تعنى بحقوق النساء، أن العاملات المغربيات تعرّضن للعنف الجنسي والضرب والحرمان من الرعاية الصحية، كل ذلك أضيف إليه خلال فترة كورونا "الإفلات من العقاب"، حيث كان من الصعب على الضحايا تقديم شكايات بسبب حالة الطوارئ الصحية.

## زيادة الأعباء وحجم العمل في ظروف غير ملائمة لمواجهة جائحة كوفيد-19



من جانب آخر فإن شرائح من عاملات المنازل وعاملات النظافة والعاملات في قطاع الرعاية ، تتعرضن للاستغلال المفرط خلال فترة الحجر الصحي العام و جدن أنفسهن مضطرات إلى تحمل أعباء العمل المتزايدة من أجل ضمان النظافة وتوفير الرعاية الضرورية في غياب أي معدات للوقاية الشخصية ودون تلقيهن أيّ تعويض مادي عن ساعات العمل الإضافية أو التمتع بساعات الراحة الضرورية .

- علما بأنّ فترة اجتياح كوفيد-19 زادت من عبء العمل على معظم النساء بمن فيهن المهاجرات وأصبحت معاملة أصحاب العمل والشركات أكثر تعسفا وبدون احترام للإجراءات الأمنية فلم يتم تزويد العاملات بالأقنعة الواقية ولا القفازات ولا مواد التنظيف اللازمة لحمايتهن من انتشار عدوى المرض وفي هذا السياق اتسعت بؤرة الوباء في بلدة لالة ميمونة شمال الرباط بالمغرب حيث أصيبت بفيروس كورونا المستجد حوالي 900 عاملة بمزارع الفراولة في فترة وجيزة وقد تم في يوم واحد تسجيل 450 إصابة، المتسببون الرئيسيون فيها هم أصحاب الضيعات والمسؤولون عن النقل في مثال للتهاون ولعدم احترام الاجراءات والتدابير الصحية والاجتماعية اللازمة لحماية العاملات والحرص على سلامتهن الصحية.

- وقد زادت التحركات الجماعية للمهاجرات الساعيات إلى العودة إلى بلدانهن خلال مدة اغلاق المدن والدول والأعمال في تفاقم خطر انتقال العدوى بمرض كوفيد-19 بينهن لعدم حيازتهن لتجهيزات الحماية الذاتية وعدم مدّهن بالارشادات الوقائية اللازمة 3.



## الحد من حرية التنقل والحركة

- منع حظر السفر والقيود المفروضة عليه العاملات المهاجرات من العودة إلى بلدانهم الأصلية، إذ أصبح السفر عبر الحدود أمراً أكثر تعقيداً وصعوبة. ويشمل ذلك إجراءات الفحص الطبي ومتطلبات الحصول على شهادة صحية لدخول أي دولة. وقد تحجم العاملات اللاتي يرغبن في العودة إلى بلدانهم عن السفر خشية ألا يُسَمَّح لهن بالعودة إلى البلدان التي يعملن بها مرة أخرى.

كما تؤدي القيود المفروضة على السفر، كإجراء لمنع تفشي مرض كوفيد 19، إلى إشاعة الشعور بعدم الثقة وهو ما عبرت عنه العاملات المهاجرات الأثيوبيات في لبنان وأيضاً المغريبات العالقات والعاجزات عن العودة إلى أرض الوطن إذ وجدن أنفسهن بدون خيارات في وضعيات لجوء لأسابيع عدة ومفتقدات لأبسط ظروف العيش الكريم، يعانين الحيرة والخوف على مصيرهن ومصير أسرهن على المدى القريب في علاقة بالقدرة على العودة إلى الوطن وعلى مدى أبعد في علاقة بتحدي ما بعد العودة وخوفهن من فقدان مصدر الدخل بالكامل عندما لا يستطعن العودة إلى البلدان التي كن يعملن بها في ظل غياب الحماية الاجتماعية وربما تحرم العائلات أيضاً من التحويلات المالية مصدر رزقها الوحيد وفي كلتا الحالتين يتوقف الحل على القرار السياسي في إطار اجراءات الاستجابة للجائحة سواء من بلد الاستقبال أو من بلد المنشأ.

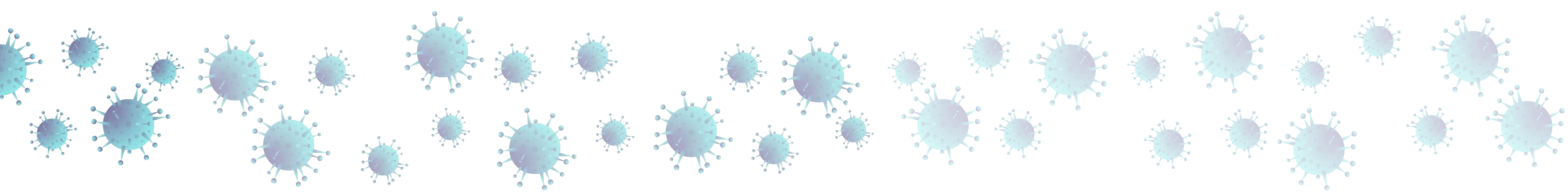


## غياب الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية



إن أشكال العمل الهش سواء تلك التي تخضع لنظام عقود الكفالة أو لنظام عقود العمل المحدودة تخضع لاتفاقات العقد بين صاحب العمل والعاملة تبين أنها لم توفر ضمانات حقيقية للعاملات المنزليات ولا لعاملات الفلاحة المهاجرات خلال أزمة فاشية كوفيد 19 وتبين الانعدام الكلي للحماية الاجتماعية في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وارتفاع نسبة التهميش على جميع المستويات التشريعي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

|                                                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• تعاني العاملات المهاجرات في القطاعات التي تتطلب مخالطة للآخرين من محدودية الوصول إلى معدات الوقاية الشخصية ومرافق غسل اليدين.</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>• تتعرض الصحة الجنسية والإنجابية للعاملات المهاجرات للخطر نظراً لغياب التغطية بالتأمين الصحي وعدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية خاصة لدى العاملات غير النظاميات</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>• علاوة على حرمان العاملات المهاجرات في البلاد العربية من التمتع بمجانية الخدمات الطبية ، قد تتردد العاملات المهاجرات غير النظاميات في الالتزام بفحوصات الكشف الطبي والفحوصات والإجراءات العلاجية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى كشف أمرهن لدى السلطات عند التحقق من وثائقهن الثبوتية وما يتبع ذلك من احتمالية القبض عليهن أو اعتقالهن أو ترحيلهن.</li></ul> |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|



# التوصيات

اعتمادا على ما سبق وايماننا منها بضرورة احداث تغيير إيجابي  
في أوضاع العاملات المنزليات والفلاحيات المهاجرات في  
البلاد العربية تقدم سكرتارية الاتحاد العربي للنقابات هذه  
التوصيات:

# التوصيات

## على مستوى المنظمات المتدخلة

- إحداث قاعدة بيانات عربية مركزية تخص العاملات المهاجرات بإشراف ثلاثي يجمع كلا من منظمة العمل الدولية للمنطقة العربية والمنظمة العالمية للهجرة للمنطقة العربية والاتحاد العربي للنقابات توفر بيانات شاملة مصنفة حسب الجنس والفئات العمرية وكل الاحصاءات ذات العلاقة بالعاملات المهاجرات.
- دعوة المنظمات النقابية الأعضاء إلى إنشاء مراكز لدعم العمال المهاجرين في بلدانهم على شاكلة مركز دعم العمال المهاجرين في الأردن التابع للاتحاد العربي للنقابات. مع تكفل السكريتارية بالبحث عن التمويلات اللازمة وتقديم المساعدة التقنية اللازمة.
- التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركائها من أجل توفير صورة أكثر دقة عن أبعاد كوفيد-19 القائمة على النوع الاجتماعي كالأثار الاجتماعية والاقتصادية على النساء والفتيات والتدابير التي ينبغي تنفيذها لتلبية احتياجات النساء والفتيات في المنطقة العربية ومن ضمنهن العاملات المهاجرات.

# التوصيات

## على مستوى حقوق الإنسان

- تسوية وضعيات الإقامة لهنّ وسحب صفة المهاجرة النظامية على جميع الحالات وإبقائه نافذا بدون استثناء أثناء تفشي وباء كوفيد 19 بحيث يكفل لهن حق الوصول الكامل إلى الخدمات الأساسية.
- يجب أن تتمتع العاملات المهاجرات في البلاد العربية بصرف النظر عن وضع هجرتهم نظامية كانت أم غير نظامية بحقوق الإنسان كافة أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها بما يتفق مع القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

# التوصيات

## على مستوى الرعاية الصحية

- ضمان أن تشمل التأمينات الصحية العاملات المهاجرات في جميع قطاعات العمل بما فيها العمل المنزلي وتعميم نطاقها لتشمل غير النظاميات، في ضوء اجراءات الاستجابة للأزمات الوطنية والمحلية ومخططات التعافي في بما يتوافق مع المعايير الدولية.  
ويعني ذلك:

\* تمكينهن من الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والأمن والعدالة والخدمات الاجتماعية بمن فيهن ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والناجيات منه.

\* تمكينهن من الحصول على الرعاية الصحية الشاملة بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتسهيل تقديم فحوصات فيروس كوفيد 19 شأنهن شأن المواطنين المقيمين ، فعدى عن أنه واحد من حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، فإنه كذلك من أفضل الممارسات من منظور الصحة العامة بالنسبة لوضعية الجائحة.

- توسيع نطاق الانتفاع بتغطية الرعاية الصحية لتشمل الأزواج وأطفال العاملات المهاجرات واطلاق مبادرات للوصول إليهم في أماكنهم مثل العيادات المتنقلة، ومراكز الخدمات الشاملة والتوعية في أماكن العمل واستقطاب عاملات من بينهم لتقديم الخدمات والتوعية التي تناسب مختلف المستويات.



# التوصيات

## على مستوى الضمان الاجتماعي

- ضمان الوصول الشامل لتدابير الوقاية الاجتماعية المستجيبة للنوع الاجتماعي حتى يحظى كل شخص بصرف النظر عن وضع هجرته بتغطية شبكة الأمان الاجتماعي في أوقات الحاجة. وفي أثناء جائحة كوفيد-19 سيساعد الوصول إلى تدابير الوقاية في التأكد من توفير دخل أساسي للعاملات المهاجرات اللاتي يفقدن وظائفهن ويضمن للمسؤولين عن تقديم الرعاية الحصول على المنافع الضرورية لعائلاتهن وأطفالهن.
- وبالنسبة إلى المهاجرات العاملات بالاقتصاد غير الرسمي أو العائدات إلى بلدانهم الأصلية بعدما فقدن وظائفهن إثر الأزمة، يمكن اتخاذ إجراء استجابة ملموس يُؤدِّد فرص العمل من خلال برامج التشغيل العامة. فعلى سبيل المثال، يمكن ادماج النساء في إنتاج أقنعة الوقاية ومعدات الوقاية الأساسية الأخرى بما يساهم في إبطاء انتشار الفيروس وتوفير القدر اليسير على الأقل من الأمن في الدخل المادي لهن.

# التوصيات

## على مستوى تناول قضايا الهجرة غير الرسمية

- دعوة حكومات بلدان الاستقبال على الامتناع عن ترحيل المهاجرين غير النظاميين من نساء ورجال وأطفال وعدم احتجازهم أو اعتقالهم في تجمعات، خاصةً أنّ مرافق احتجاز المهاجرين تفتقر في العادة إلى إمكانات المحافظة على التباعد الاجتماعي، ولا تراعي تدابير وقاية المهاجرين والموظفين من الإصابة بكوفيد-19. ويكتسب ذلك الأمر أهمية كبيرة للمهاجرين الذين يتقدمون للفحوصات الطبية والتدابير العلاجية من أجل دعم المجتمعات في إدارة انتشار الفيروس.
- دعوة جميع الدول بإعادة النظر في وضع ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين في مراكز الاحتجاز والإفراج عنهم.

## على مستوى الارشاد والتوعية والوقاية

- مدّ العاملات المهاجرات بالمعلومات والإرشادات حول كيفية إرسال الحوالات المالية رقمياً للمساعدة في سد الفجوة الرقمية المستفحلة بينهن.
- دعوة المشغلين لإعلام العاملات المهاجرات في المنازل بتوفر خدمات الحوالات المالية من خلال الإنترنت. واطلاعهن على كيفية عمل خدمات التحويل من خلال الإنترنت. وأن تتاح الخدمات بلغات العاملات المهاجرات المختلفة.
- إيجاد آليات للرقابة على سكن العاملات المهاجرات بما يحدّد عددا للسكان بالبيت الواحد يضمن شروط التباعد الجسدي نظرا لتواصل الفاشية الوبائية لكوفيد 19.



مكتب رقم (٤) الطابق الثالث - بنايه رقم (١٢) - شارع الأميرة تغريد

الصويفية - عمان الاردن

الهاتف : 0096265824829

البريد الإلكتروني : [info@arabtradeunion.org](mailto:info@arabtradeunion.org)

[www.arabtradeunion.org](http://www.arabtradeunion.org)

تابعونا على:

ArabTradeUnion

